يتضمن تعديلات على 36 مادة في الدستور واقتراحات بقوانين «لتعديل المسار»

ائتلاف المعارضة يعلن رسمياً مشروعه للإصلاح السياسي والدستوري

كتب مصطفى كامل

اعلن ائتلاف المعارضة رسميا مشروعه للاصلاح السياسي و الدستوري بحضور الاطراف المكونة للائتلاف وذلك في ديوان البراك.

وقال المنسق العام لائتلاف المعارضة مسلم البراك ان هذا المشروع خلاصة جهد وعقول عملت من أجل تحقيق اصلاح سياسي منشود، وبيتنا مفتوحة للجميع ولا نملك اقصاء وحجر اي رأي ولا نملك الا احترام كل الآراء، ولكن على الاقل ان نقول لمن في الحراك لاتجمع الحصى وتقذفنا من الخلف نيابة عن السلطة.

وأضاف البراك: لن نسفه اي افكار نردنا ولا نقبل ان يكون بيننا من يجمع الحصى ليضربنا في ظهورنا نيابة عن السلطة، معلنا ان المشروع الاصلاحي لائتلاف المعارضة يتضمن تعديلات على 36 مادة في الدستور.

من جهته قال رئيس المكتب الاعلامي لحركة حشد سعد العجمي: تعلن التزامنا الكامل بمشروع ائتلاف المعارضة التزامنا وطنيا واجتماعيا كمشروع انقاذ وطني اتفقت عليه اغلب مكونات العمل السياسي الوطني.

وقال العجمي إن منصب رئيس الوزراء أصبح من اليوم طموح للمواطنين للوصول اليه من يسعى للوصول اليه يأتي من صناديق الاقتراع، وليس وفقا للجينات الوراثية.

وأضاف: ختاما لابد من تقديم كلمة شكر لمكونات ائتلاف المعارضة على ايثارهم وتنازلهم عن بعض وجهات نظرهم من أجل تحقيق كلمة سواء أتت بهذا المشروع الذي سيتحقق بإذن الله شاء من شاء وأبى من أبى.

وقال رئيس حركة «حشد» طارق المطيري خلال كلمته بمؤتمر المعارضة: هذا المشروع يحقق نقلة نوعية وهو مشروع لجميع المواطنين، لذا نرجو من جميع القوى التي لم تدخل بإئتلاف المعارضة أن تساهم بانجاح هذا المشروع ومشاركتنا فيه وهو ليس قرآنا ويمكن التعديل عليه.

وأضاف: نقول للسلطة تصالحوا مع هذا المشروع لننتقل الى نظام ديمقراطي كامل، نرجو منكم اختصار الوقت ولا تجيروا على طرق أخرى تكون كلفتها أعلى والسعيد من اتعظ بغيره.

من جهته، قال أمين عام مظلة العمل الكويتي معك أنور الرشيد ان هذه هي الوثيقة الخامسة التاريخية بتاريخ العمل السياسي الكويتي، وارجو ان يلتف الشعب الكويتي على هذا المشروع وان يحقق على ارض الواقع بأقل تكلفة.

وأضاف عواد الخلفيري ان المشروع شامل متكامل ركز على الإصلاحات السياسية ومعالجة القصور السياسي الذي نعيشه.

وقال أمين عام الحركة الدستورية الإسلامية جمعان الحربش: الحمدلله الذي يسر لنا هذا العمل بالمشروع، الناس كانت تسأل بل حتى السلطة نفسها، شنو مشروعكم؟ شاهو مشروعنا الذي سيتصدى لأنواع الفساد والتعدي على الدستور من خلال منح الصلاحيات للسلطة فتحن نملك البرلمان الوحيد الذي تعين السلطة فيه اعضاءها، وهذا المشروع يحقق نظام ديمقراطيا كاملا يمنح الناس السلطة التنفيذية مثل كل ديمقراطيات العالم.

وأضاف الحربش: نقول للسلطة انتم خير شاهد على هذا المشروع ، ونحن بالحركة الدستورية قدمنا قيد ان يتم كل تشريع وفق الشريعة الاسلامية والشعب الكويتي شعب محافظ لذا تمت الموافقة على هذا التعديل.

وفيما يلي أبرز ما جاء في بيان ائتلاف المعارضة بشأن قضية الإصلاح:

الأمم تتقدم بالأفكار فقد بدأت حضارتنا الإسلامية من خلال ما أمر الله به نبينا الكريم بكلمة «اقرأ». ومن هذا المنطلق يتم تقديم هذا المشروع الفكري للإصلاح السياسي الوطني لانتشال الكويت من الحالة التي تعيشها إلى الحالة التي تستحقها.

لذا يقدم الائتلاف مشروع الإصلاح السياسي الوطني على النحو التالي:

الرؤية

إقامة نظام ديمقراطي برلماني كامل يحقق مبدأ «السيادة للأمة مصدر السلطات جميعا».

الهدف

يسعى المشروع لتحقيق الأهداف التالية:

أولا: توفير بيئة دستورية وتشريعية ضرورية لقيام النظام البرلماني الكامل.

ثانيا: فك الارتباط المخل بين النظامين الرئاسي والبرلماني.

ثالثا: تفعيل سيادة الأمة على السلطات الثلاث.

رابعا: تدعيم الحريات وحقوق الإنسان.

خامسا: تطوير سلطات الدولة لتحقيق الحكم الصالح والرشيد ومكافحة الفساد.

وتهدف بنود الإصلاحات الدستورية إلى إدخال تعديلات جوهرية على الدستور الحالي بهدف الانتقال إلى النظام البرلماني الكامل على نحو يجعل مبدأ سيادة الأمة واقعا قائما.

1. التحول إلى النظام البرلماني:

لقد أثبتت تجربة الكويت السياسية فشل الارتباط المخل بين النظامين الرئاسي والبرلماني في تحقيق التنمية المنشودة والقدرة على توفير إدارة رشيدة لمؤسسات الدولة الأمر الذي يتطلب الانتقال إلى النظام البرلماني الكامل، وذلك من خلال العناصر التالية:

أ. يكلف أمير البلاد رئيس القائمة الفائزة في انتخابات مجلس الأمة برئاسة الوزارة.

ب. تشكيل الحكومة وفق النظام البرلماني «حكومة منتخبة».

ج. وجوب حصول الحكومة على ثقة مجلس الأمة.

د. عدم تقديم الحكومة برنامج عملها بوجب استقالتها.

ه. إلغاء الربط القائم بين أعداد النواب والوزراء.

2. حماية وتحصين البرلمان:

رغم أن الدستور قد قرر أن نظام الحكم بالكويت ديمقراطي، إلا أن المظهر الوحيد لهذه الديمقراطية يكاد ينحصر في «مجلس الأمة». ونتيجة لسعي السلطة الدائم للحد من الأدوار التشريعية والرقابية لمجلس الأمة، كان لابد من رعاية مظهر الإرادة والسيادة الشعبية ومنع تكريس النهج الفردي.

3. تدعيم وتفعيل أدوار مجلس الأمة وعضو البرلمان:

أثبتت التجربة ضعف البناء الداخلي لمجلس الأمة، فما كان مناسبا للظروف المحيطة بعام 1962، لم يعد مناسبا في ظروفنا الحالية مما يتطلب معه تطوير تشكيل مجلس الأمة وبناؤه الداخلي، وذلك يتحقق من خلال العناصر التالية:

أ. زيادة أعضاء مجلس الأمة بما يتناسب مع زيادة القاعدة الانتخابية.

ب. توحيد إجراءات حجب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

ج. اعتماد العلنية في أعمال المجلس بجلساته ولجانه وتقليص أحوال السرية تأكيدا للرقابة الشعبية.

4. ضمان استقلالية السلطة القضائية وتدعيم أدوارها:

نزاهة واستقلالية القضاء من أهم دعائم الدول المتقدمة والناجحة والمستقرة، والتجربة الديمقراطية أكدت إقحام الحكومات المتعاقبة للقضاء في خضم الصراعات السياسية، مما يتطلب معه تدعيم دور القضاء واستقلاليته.

5. مبادئ دستورية أخرى :

– وضع ضوابط على المواد الدستورية الخاصة بموازنة الدولة وبالأخص بنود الميزانيات الخاصة «السرية» والتي يجب أن تخضع بصورة كاملة لرقابة البرلمان.

– تغيير آلية تعديل الدستور «مادة 174» في إطار يضمن عدم العبث به وكذلك القدرة على تطويره إيجابيًا بآليات محددة من واقع التجارب الدستورية العالمية.

– النص على أحقية تشكيل الهيئات السياسية في الدستور باعتبارها شرطا أساسيا في النظام البرلماني الكامل.

بهدي من المبادئ والتوجهات الأساسية السابق ذكرها وصولاً إلى جوهر النظام البرلماني الكامل.

ثانيا: الإصلاحات التشريعية:

– تهدف الإصلاحات التشريعية لتدعيم قيام النظام البرلماني الكامل من خلال توفير البيئة التشريعية اللازمة للتعزيز الحريات العامة وحماية حقوق الإنسان وتطوير آليات العمل السياسي وإصلاح القضاء ومكافحة الفساد وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة بين أفراد الشعب مما يشكل ضمانات عديدة للمجتمع تحفظ حقوق الجميع دون أن يطغى طرف على الآخر تحقيقا لمبدأ احترام المواطنة الحقة. كما تهدف الإصلاحات التشريعية إلى تحميل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك ويدعى إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة.

وفيما يلي بيان بأهم القوانين التي يجب إصدارها أو تعديل ما هو قائم منها:

1 – قانون إنشاء الهيئات السياسية: وذلك من أجل تنظيم الحياة السياسية بما يتفق مع التوجه نحو النظام البرلماني الكامل.

2 – قانون تنظيم انتخاب أعضاء مجلس الأمة والدوائر الانتخابية: وذلك من أجل وضع نظام انتخابي يتماشى مع المبادئ الدستورية وتعزيز المواطنة ويحقق العدالة والمساواة بين الناخبين، ويحول دون تفشي الرشوة الانتخابية ويكافح التصويت على أسس اجتماعية او طائفية.

3 – قانون «المجلس الدستوري» المحكمة الدستورية: وذلك من أجل ضمان استقلالها وعدم تأثرها بميول السلطة، ومن أجل رفع مستوى الكفاءة والقدرة، ومن أجل تسهيل التقاضي أمامها.

4 – قانون تنظيم القضاء: وذلك من أجل تعزيز استقلالية القضاء وإعادة تنظيم السلك القضائي والنيابة العامة وتحصينهما، وتسهيل مخاصمة القضاة.

5 – قانون مكافحة الفساد: وذلك من أجل وضع آلية فعالة للرقابة والمحاسبة في نطاق الوقاية من تفشي الفساد والكشف عن حالات الفساد وتعارض المصالح في كافة أجهزة الدولة بما في ذلك مجلس الأمة ومجلس الوزراء والقضاء والنيابة العامة.

6 – قانون لائحة مجلس الأمة: وذلك من أجل تعزيز الرقابة الشعبية على جلسات المجلس ولجانه وتطوير أداء أعضاء مجلس الأمة والتزامهم بنصوص الدستور، ومن أجل مسايرة التعديلات الدستورية.

7 – قانون محاكمة الوزراء: وذلك من أجل ضمان محاسبة فعالة لمن يرتكب القانون من الوزراء دون مبالغة في التحصين ومن غير إهدار للضمانات الدستورية.

8 – قانون تنظيم الطعون الانتخابية: وذلك من أجل إسناد الفصل فيها إلى محكمة ملحقة في مجلس الدولة تفصل في الطعون على درجتين تحقيقا للعدالة.

9 – قانون تعيين القياديين: وذلك من أجل الحد من تفشي المحسوبية واحتكار المناصب العليا ومكافحة التعيين السياسي فيها وضمان تولي الأكفاء وفق قواعد المساواة والعدالة.

10 – قانون توحيد الدعوى العمومية: وذلك من أجل إسناد الدعوى العمومية في قضايا الجنح إلى النيابة العامة ورفع يد وزارة الداخلية عنها.

11 – قانون الجزاء: وذلك من أجل تحديث وتطوير القانون بما يتناسب مع التطورات العالمية في التشريعات الجنائية لضمان أقصى قدر من حماية حقوق الإنسان وضمانة للعدالة.

12 – قانون الإجراءات والمحاكمات: وذلك من أجل تحديث وتطوير القانون، بالإضافة إلى إصدار قانون بإنشاء هيئة مستقلة للطب الشرعي والخبراء والأدلة الجنائية.

13 – قانون حق الاطلاع على المعلومات: وذلك من أجل إتاحة الفرصة للرأي العام والمؤسسات الإعلامية للوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر.

14 – قانون مجلس الدولة: وذلك من أجل ضمان استقلالية الجهة التي تقدم الرأي القانوني لأجهزة الدولة وضمان توفير عنصر الكفاءة والاقتدار في الدفاع عن حقوق الدولة أمام المحاكم، ومن خلال هذا القانون يتم إزالة كافة النصوص المانعة من اللجوء للقضاء.

15 – المفوضية العليا لحقوق الإنسان: وذلك من أجل توفير أقصى قدر ممكن من الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في الكويت.

16 – إلغاء كافة النصوص القانونية التي تحول بين الفرد وممارسة حقوقه الأساسية في التعبير عن رأيه قولا أو كتابة أو من خلال الاجتماعات العامة والتجمعات والإضراب عن العمل.

17 – القوانين ذات الصلة بتنظيم الإعلام المقروء والمرئي والمسموع: وذلك من أجل تحرير وسائل الإعلام من هيمنة السلطة، وتعزيز الشفافية وحرية التعبير.

18 – القوانين ذات الصلة لمعالجة أوضاع غير محددي الجنسية: وذلك من أجل معالجة جذرية لأوضاعهم.

19 – قانون ديوان المحاسبة: من أجل تفعيل دور الديوان ومنحه صلاحية تحريك الدعوى العمومية وإلغاء ما يتعلق بالمصروفات السرية لجميع جهات ومؤسسات الدولة وخضوعها خضوعا كاملا لرقابة مجلس الأمة وإلغاء أي ارتباط للديوان بالسلطة التنفيذية.

20 – قانون الاستفتاء: قانون ينظم عملية الاستفتاء المنصوص عليها في المادة «74» من الدستور.

مسلم البراك متحدثا

البراك والحربش خلال المؤتمر (تصوير: صالح محمد)

البراك: لن نسفه أي أفكار ولا نقبل أن يكون بيننا من يجمع الحصى ليضربنا في ظهورنا نيابة عن السلطة

الحربش: المشروع يحقق نظاماً ديمقراطياً كاملاً يمنح الناس السلطة التنفيذية مثل كل ديمقراطيات العالم

أكد اتفاقه مع التوجه وتحفظه على بعض النقاط

«التقدمي» يعلن عدم مشاركته في إقرار مشروع المعارضة

أصدر التيار التقدمي بياناً بشأن الإعلان مشروع المعارضة اليوم، أكد فيه أنه لم يشارك في إقرار المشروع الذي اعتمده المكتب السياسي للائتلاف، حيث جرى تسليمه إلى التيار التقدمي قبل أقل من 48 ساعة من موعد الاجتماع الذي كان مقرراً الأربعاء 9 ابريل الجاري.

وأشار التيار التقدمي إلى اتفاقه مع الوجهة العامة لمشروع ائتلاف المعارضة، مبرزين نقاط تحفظ بشأن استغلال الدين لأغراض سياسية في خطاب المعارضة، وعدم النص بوضوح في المشروع على الطابع المدني للدولة واحترام الحريات الشخصية، وكثرة المواد المقترح تنقيحها في الدستور، والاعتراض على استحداث المشروع آلية الاستفتاء العام في إقرار الدستور.

وجاء البيان كالتالي:

لقد كان التيار التقدمي ولا يزال وسيستمر جزءاً لا يتجزأ من قوى المعارضة الشعبية لنهج السلطة وحلفها الطبقي المسيطر على مقدرات البلاد، ومن هذا المنطلق فقد شاركنا بفعالية في الحراك الشعبي ضد قوى الفساد ونهج الانفراد بالقرار والعبث بالدستور والنظام الانتخابي، حيث قدم أعضاؤنا التضحيات شأنهم شأن غيرهم من النشطاء السياسيين والشباب المتطلعين إلى الإصلاح والتغيير، ومددنا يد التعاون إلى قوى المعارضة الشعبية الأخرى، بغض النظر عن أي خلافات فكرية أو سياسية، مع احتفاظنا باستقلاليتنا وعدم الانجراف وراء شعارات طائفية أو متزمتة.

ومثلما هو معروف فقد شارك التيار التقدمي الكويتي في أعمال تأسيس ائتلاف المعارضة في شهر فبراير من العام 2013، وقد أبدينا ملاحظات جوهرية حول أساليب التشكيل والعمل لم تتم مناقشتها، ولهذا فلم نشارك في عضوية المكتب السياسي لائتلاف المعارضة، ولكننا احتفظنا بعضوية جمعيته العمومية، التي كان يفترض أن تعقد اجتماعاتها شهريا، إلا أنه مع الأسف الشديد لم ينعقد أي اجتماع لها لأكثر من سنة... وأما بشأن مشروع ائتلاف المعارضة فقد كان التيار التقدمي الكويتي أول طرف سياسي يقدم رؤيته للإصلاح الديمقراطي بتاريخ 18 اغسطس 2013، وعندما أنجز المكتب السياسي للائتلاف المسودات السابقة لمشروعه أبدينا حولها ملاحظات مكتوبة في رسائل موثقة. ويهمنا أن نوضح أن التيار التقدمي الكويتي لم يشارك في إقرار المشروع الأخير الذي اعتمده المكتب السياسي للائتلاف، حيث جرى تسليمه إلينا قبل أقل من 48 ساعة من موعد الاجتماع الذي كان مقرراً الأربعاء 9 ابريل الجاري، وقد اعتذرنا عن عدم إمكانية المشاركة في الاجتماع لضيق الوقت، ولكن الإخوة في المكتب السياسي للائتلاف ارتأوا إقراره من دون انتظار لملاحظاتنا حوله.

المركز يصدر تقاريره النوعية عن الأداء البرلماني خلال الربع الأول من 2014

«اتجاهات»: نواب «الأولى» قدموا 40 سؤالا و39 اقتراحا بقانون و7 تهديدات بالاستجواب

اصدر المرصد البرلماني في مركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريرا عن الأداء البرلماني لنواب الدائرة الأولى خلال أول ثلاثة أشهر من العام 2014، وتوصل إلى عدة مؤشرات تبين طبيعة الأداء النيابي للنواب العشرة من بينها تقديم نواب الدائرة لـ 40 سؤالا و39 مقترحا بقانون و7 رغبات و7 تهديدات بالاستجوابات لرئيس الحكومة و5 وزراء.

وأكد مرصد اتجاهات أن نواب الأولى في أشهر يناير وفبراير ومارس من العام 2014 أثاروا العديد من القضايا والموضوعات التي تهم مواطني الدائرة الأولى على النحو التالي:

وأشار اتجاهات أن الائتلافية الأمنية استقطبت اهتمام 7 نواب من الدائرة واستحوذت على الترتيب الأول، وبدا أن معظمهم عبر عن رفضه لتلك الائتلافية فيما أبدها النائب كامل العوضي فمن جانبه أكد عاشور أن توقيتها غير مناسب، وقال دشتي أنها تنسف أساس دولة الدستور،بينما أشار الزلزلة إلى رفضها جملة وتفصيلا.

وتوقفت قضايا البدون من قبل 7 نواب وجاءت في الترتيب الأول مكرر، فقد أعلن الطريجي عن حصوله على مستندات جديدة لمتجنسين أخيرا، قاموا بعد حصولهم على الجنسية الكويتية بتجديد جنسياتهم العراقية، مؤكدا أنه سيقف ضد قانون تجنيس 4 آلاف من البدون في حال تم طرحه للتصويت، وجدد عبدالصمد دعمه لحقوق البدون وقال: "نحن مع منح الحقوق لجميع فئات البدون، وهو أمر انساني لا يخضع لأي اعتبارات، وطالب دشتي المجلس بتقديم معالجة لمشكلاتهم وقال "نرفض استمرار القلم الواقع على البدون".

علاوة الأولاد:

نالت القضية اهتمامات 7 نواب وجاءت في الترتيب الأول مكرر، فقد قال دشتي إن زيادة علاوات الأبناء مستحقة، ورفض الزلزلة الموقف الحكومي ومبرراته تجاه القضية، وشدد الطريجي على دعمه الكامل مطلب زيادة علاوة الأولاد، فيما اتجه الهدية للمطالبة بضبط الأسعار أولا وقال "إن لم يكن هناك ضبط للأسعار فلا فائدة من أي زيادة، وتابع الحكومة لا تؤدي دورها الرقابي في التحكم في الأسعار.

القرض الإسكاني:

احتلت المطالبات بزيادة القرض الإسكاني المرتبة الثانية بعد اثارتها من قبل 6 نواب، مؤكدين على أحقية المواطنين في الزيادة دون تحويلها لصورة أخرى، حيث اتجه عاشور إلى رفض بدائل الزيادة التي عبرت عنها اللجنة المالية، ولكنه وافق عليها في النهاية وهو ما حصل مع دشتي وفيصل الدويسان.

جلسة خاصة للداو

أثيرت من قبل 6 نواب وجاءت في الترتيب الثاني مكرر، حيث قدم النواب (دشتي، الزلزلة ، عاشور، الحربش، العوضي) بطلب لمجلس الأمة لتحديد جلسة خاصة لمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأن صفقة «الكي – داو» فيما طالب الدويسان بتكليف مكتب دولي لتتبع مسار العمولات مطالبا بمحاسبة الفريق القانوني الخاص بـ«الداو»، وعرض إجراءات ديوان المحاسبة على الشعب الكويتي.

حقوق العمال

أثيرت من قبل 5 نواب، فقد دعا النائب صالح عاشور وزير النفط إلى إعادة النظر بصرف نهاية الخدمة للقياديين الذين تصل نهاية خدمتهم في بعض الأحيان لنحو ربع مليون دينار، فيما أكد النائب كامل الحريص أن توحيد الرواتب والأجور بات ضرورة ملحة، وبدوره اعتبر رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن رواتب الموظفين في الجهات الحكومية «غير منصفة» وأن هناك «تمايزا وظلما لكثير من العاملين في الحكومة».

قانون هيئة الاتصالات

توقش من قبل 4 نواب، حيث اشادوا بالنتائج الايجابية المتوقعة من تطبيق القانون، مؤكدين انه يمثل ابرز الإنجازات للمجلس الحالي،فقد قال دشتي "القانون يشعرنا بجدية العمل ونرجو أن يرى هذا المشروع النور خصوصا انه يؤدي لخفض كلف الخدمات والأعمال".

سحب السفراء

نالت اهتمام 4 نواب، حيث اثارت الخطوة التي اقدمت عليها كلا من السعودية والإمارات والبحرين في 5 مارس الماضي بسحب السفراء من دولة قطر زخما كبيرا على مناقشات عدد كبير من نواب المجلس بما فيهم نواب الأولى، فقد اعرب دشتي عن قلقه من هذا الموقف وقال«هذا الأمر انه شديد وينذر بامور سلبية مثل قطع علاقات بينهم، وهذا ما لا نتمناه، ونحن ككويتيين لا نرغب أن تصل الأمور إلى هذا الحد» وقال الطريجي«انها مشكلة طارئة نأمل ان تمر، وتنتهي على خير، وان الأحداث الأخيرة في البحرين تبين أن دول الخليج مستهدفة».

وأكد مرصد اتجاهات ان مناقشات النواب أظهرت دور بارز لدشتي في الطرق والمواصلات بواقع 8 أسئلة أتمها (إثارة طريق الوفرة- تسقيط السيارات والمركبات- المخالفات المرورية) تلتها قضايا الفساد بواقع 5 أسئلة منها (تجاوزات وتعديات للمعهد الصناعي على قوانين وأنظمة المؤسسة التعليمية- التجاوزات على المال العام في القطاع النفطي- تزوير معاملات الهجرة) ثم جاءت الإسكان والتنمية والشئون الإدارية والرعاية الاجتماعية والوظيفية بواقع سؤالين لكل منهم،في حين حصلت بقية القضايا على سؤال وحيد. وأفاد التقرير أن الطريجي هو الأكثر تقديما للأسئلة بواقع 14 سؤالا، يليه كلا من الهدية وعاشور بواقع 7 أسئلة، وفي الترتيب الثالث جاء عبد الصمد والدويسان بواقع 3 أسئلة لكل منهما، بينما قدم الحريص والعوضي سؤالين، وفي الترتيب الأخير جاء الزلزلة ودشتي بسؤال لكل منهما، ويذكر أن الأسئلة استهدفت 14 وزيرا في مقدمتهم محمد الخالد وزير الداخلية بواقع 10 أسئلة وفي الترتيب الثاني جاء الصالح بـ7 أسئلة ، ثم المليفي بـ3 أسئلة، في حين تلقى 8 وزراء سؤالين وهم (العجمي – صباح الخالد – الدعج – هند – الكندري – العمير – الابراهيم – العبيدي) بينما تلقى بقية الوزراء سؤالا واحدا.

مقترحات القوانين

أفاد اتجاهات ان نواب الأولى قدموا (39) مقترحا بقانون حول (15) قضية في مقدمتها الرعاية الاجتماعية بـ (7) مقترحات أبرزها (منح علاوة الأولاد للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والعاملة بالقطاع الخاص- تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية – حماية الرواتب والمعاشات التقاعدية ومكافأة نهاية الخدمة) تلتها قضايا الإصلاح القضائي 5 مقترحات أهمها (إلغاء قانون 3 لسنة 2012 بتعديل قانون رقم 17 ل 1960 للإجراءات والمحاكمات- تعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجنائية) وفي المرتبة الثالثة نالت القضايا العمالية أربعة مقترحات، ونالت ثلاث قضايا (امنية – تجنيس – رياضية) ثلاثة مقترحات لكلا منهم.

وفي الترتيب الخامس جاءت أربع قضايا وملفات (الصحية – مالية – سكانية – احوال شخصية) بمقترحين لكل منهم أهمها (بقانون بتعديل احكام قانون هيئة اسواق المال – بشأن التأمين الصحي بحيث يشمل التأمين تقديم العلاج داخل وخارج الكويت – بإضافة مادة جديدة للقانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية – إنشاء دائرة للأحوال الشخصية الجعفرية) وأخيرا قدم النواب مقترحا واحدا حول (الاعلام- الاصلاح الاداري- الاصلاح السياسي- حقوق الانسان- تشريعية – وحدة وطنية)

ونوه مرصد اتجاهات الى ان دشتي هو الأكثر تقديما لمقترحات القوانين بمعدل 13 مقترحا، تلاه الطريجي بـ (10) مقترحات، ثم الدويسان بسبعة مقترحات.

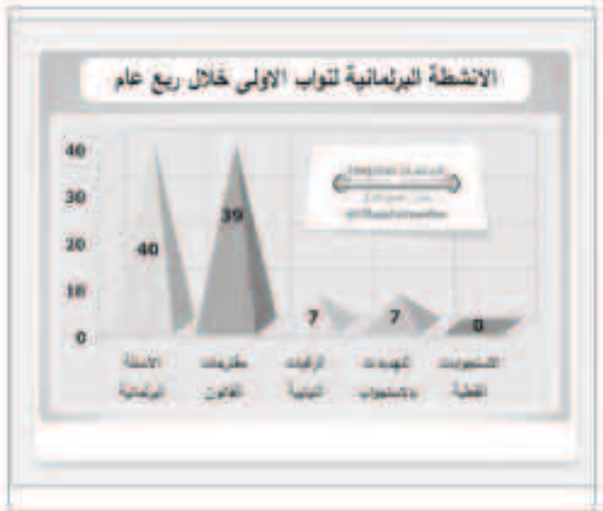

9 نواب استهدفوا 14 وزيرا بـ 40 سؤالا .. ووزير الداخلية الأكثر ملاحقة

الاتفاقية الأمنية وعلاوة الأولاد وقضايا البدون في مقدمة الاهتمامات